

المنطلق في التجديد

على كل من يكتب في قضايا الدين الإسلامي ان يستعمل المصطلحات والمفاهيم المتعلقة به فنحن لا نستطيع مطلقاً أن نهمل أمثال هذه المفاهيم والمدارك التي هي من الأركان الأساسية للدين الإسلامي والشرعية الإسلامية التي بنيت عليها الحضارة والعلوم الإسلامية .

الشرعية — لقد استعمل القرآن الكريم كلمة الشرعية ومشتقاتها في أساليب مختلفة ومتنوعة . فالكلمة قد وضعت في اللغة للدلالة على الوضوح والاستقامة والتوجيه المستقيم والامتداد نحو جهة واستقامة واحدة والشرع نهج الطريق الواضح^(١) ومن ذلك الشرعية وهي مورد الشاربة . واشتق من ذلك الشرعة في الدين والشرعية^(٢) لان

نود ان نتحدث هنا عن موضوع يتعلق بعلم أصول الفقه ويدور حول فلسفة الحقوق الإسلامية التي اشتغل بها الكثير من الائمة والعلماء قديماً وحديثاً ولا تزال تحتاج إلى المزيد من الكلام فيها ولكن قبل ذلك نحب أن نقدم تعاريف للشرعية والفقه معتمدين في ذلك على مفهوم الإسلام لهما ليتضح للقارئ بشكل جلي ما نريد أن نبينه من عمق العلاقات بينهما . والذي لا بد من قوله هنا ونحن بصدد الحديث عن موضوع مهم كهذا هو ان من تشبعت عقولهم بالافكار والثقافة الغربية يتجنبون دوماً استخدام بعض المصطلحات الإسلامية مثل الشرعية والفقه عند حديثهم عن الثقافة الإسلامية وهذا بلاشك خطأ فادح جداً لانه من الواجب

الأصل في الكلمة المدّ في استقامة واحدة ،
ويحمل عليه كل شيء يمتد في رفعة وغير
رفعة ، من ذلك شراع السفينة فهو ممدود في
علو وقوله تعالى « اذ تأتيهم حيتانهم يوم
سبّتهم شرعاً »^(٢) يعني انها الرافعة
رؤوسها^(٣) والشرعة والشرية في كلام
العرب مشرعة الماء عدداً لا انقطاع فيه ويكون
ظاهراً معيناً وفي المثل : أهون السقي
التشريع لان مورد الابل اذا ورد بها الشرية لم
يتعب في اسقاء الماء لها ومعنى مشرع بين
وواضح مأخوذ من شرع الاهداب اذا شق ولم
يمزق . والشرية تأتي بمعنى العادة ايضاً .
والشارع الطريق الاعظم الذي شرع فيه
الناس عامة وهو على هذا المعنى ذو شرع
من الخلق يشرعون فيه ودور شارعة اذا كانت
ابوابها شارعة في الطريق وفي الحديث كانت
الابواب شارعة الى المسجد اي مفتوحة اليه
وكل داني من شيء فهو شارع . وكذلك
الدار الشارعة هي التي قد دنت من الطريق
وقربت من الناس وهذا كله راجع الى شيء
واحد الى القرب من الشيء والاشراف
عليه^(٤) .

وشراع السفينة ما يرفع فوقها من ثوب لتدخل
فيه الريح فيجريها وشرع السفينة جعل لها
شراعاً وشرع الشيء رفعه جداً وانتم فيه
شرع سواء أي متساوون لا فضل لأحدكم فيه
على الآخر^(٥) .

على ضوء ما تقدم نجد أن كلمة الشرع
ومشتقاتها تتضمن المعاني التالية :

١ — الطريق المستقيم الذي لا انحناء فيه ولا
اعوجاج .

ب — الامتداد نحو جهة واحدة مستقيمة .

ج — القرب للشيء والتقرب منه .

د — الطريق الواسع وعدم التحرج من السير
فيه بدون مشقة حيث يتسع لكل من يريد
السير والمشي فيه .

هـ — العلو والرفعة .

و — الوضوح والظهور والبيان .

ز — مورد الماء أو منبعها حيث لا يستطيع
أي ذي روح أو نفس أن يعيش ويحيا من
دونه ..

هذه المعاني كلها تتضمنها كلمة الشرع
ومشتقاتها وعلى هذا فالشرية والشرع هما
الطريق الواضح البين الواسع المستقيم الموصل
إلى الحياة والرفعة والعلو دون انحياز أو
اعوجاج حيث يسير فيه الناس بيسر
وسهولة . هذا هو المعنى الذي يستخلص
من اللغة وقد استعمله العرب قبل مجيء
الإسلام . وعندما نزل القرآن الكريم وذكرت
فيه هذه الكلمة لاشك انه قد استهدف
تلك المعاني الموجودة عند العرب لأن القرآن
خاطبهم بلغتهم فالعرب كانوا يستعملون هذه
الكلمة لهذه المعاني في حياتهم اليومية. وبعد
هذا فمن الضروري ان نتبع القرآن الكريم في
استعماله كلمة الشريعة وماذا أراد أن يقدم
للناس من معان ومقاصد بواسطة تلك

الكلمة التي اذهلت العالم بوضع نظام خاص بين النظم البشرية يمتاز عن القوانين الوضعية بخصائص متميزة .

والآن نود أن نلقي نظرة عابرة على الآيات التي ذكرت فيها الشريعة في القرآن الكريم :

١ — يقول الله عز وجل في الآية الثامنة عشر في سورة الجاثية : « ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون » .

ويجمع معظم المفسرين على أن كلمة الشريعة الواردة هنا إنما هي بمعنى الطريق المستقيم . كما يقولون إن الشريعة طريق وسنة ومنهاج وهدى وبيّنة من أمر الدين^(٧) .

لقد أمر الله سبحانه وتعالى رسوله باتباع الطريق الواضح البين أمام كل الناس لأن منفعتهم في حياتهم ومعاشهم تتمثل فيه . فالمعاني المذكورة في كلمة الشريعة يمكن حملها على هذه الآية حيث أن الدين الإسلامي والقرآن الكريم يهديان الناس إلى الحق بمنهاج واضح يفهمه الجميع . وعلى هذا الأساس يبدو للفاهم الفطن أن الإسلام يقبل كل ما هو واضح وبيّن بحيث يهدي الناس إلى الحق والعدالة والخير حتى وإن لم يكن مذكوراً في النصوص الدينية الإسلامية . فالمراد في الآية الكريمة هو أن الله عز وجل قد سنّ للإنسان طريقاً سوياً في أمور دينه ودنياه فأمره باتباع الشريعة الثابتة بالدلائل الظاهرة الجلية ونهاه في الوقت نفسه عن اتباع

ما لا حجة عليه من أهواء الجهلة وعقائدهم وتقاليدهم التي يكتنفها الغموض والتي بنيت أصلاً على الأهواء والانحراف .

٢ — الآية الثانية هي الآية الثالثة عشر من سورة الشورى : « شرع لكم في الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه . كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ ما تدعوهم إليه . الله يجتبي إليه من يشاء ويهدي إليه من ينيب » أي أن الذي له مقاليد السموات والأرض شرع لكم من

الدين ما شرع لقوم إبراهيم وموسى وعيسى ومحمد ﷺ ثم بين ذلك بقوله « أن أقيموا الدين » وهو توحيد الله وطاعته والإيمان برسله وكتبه واليوم الآخر ويسائر ما يكون الرجل بأقامته مسلماً لم يردّ الشرائع التي تبنى عليها مصالح الأمم والتي تختلف من أمة لأخرى . وقد فهم معظم الناس من هذه الآية بأن الله قد وضع أسس الدين وقواعده الاعتقادية وأصول الشريعة فلا ناسخ فيها ولا منسوخ لأن هذه الآية الكريمة تفيد الشريعة الثابتة العامة لكل أمة ولكل البشر . وتذكر صراحة بعض المبادئ التي أوصى الله بها للرسل العظام ومنهم رسولنا ﷺ أن الديانات السماوية العظيمة تلتقي في الأسس الاعتقادية والأخلاقية والمبادئ الأخرى العامة . فمن الطبيعي أن نجد اختلافات كثيراً أو قليلاً في فروع الديانات السماوية ولا نجد فيها اتفاقاً إلا في المقاصد والأهداف

والمباديء والمنهج الاصلي لان الفروع تختلف وتتغير باختلاف الازمان والاماكن ويتطور كل أمة وتقدمها والذي لا يتغير ولا يتبدل كما قلنا هو الايمان بالله واليوم الآخر والرسول والملائكة والصدق في الحديث والوفاء بالعهد وصلة الرحم وتحريم الظلم للناس ولكل ذي روح وعدم الاشراك بالله وتوحيده في العبادة وفي كل امور الحياة وحده لا شريك له في الالهية والربوبية^(٨).

٣ — والآية الثالثة هي الآية الثامنة والاربعون في سورة المائدة « وانزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديك من الكتاب ومهيئاً عليه فاحكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليلوكم فيما آتاكم فاستيقوا الخيرات إلى الله مرجعكم جميعا فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون »

تدل هذه الآية على معنيين اثنين :

الأول : بما أن الشرعة أو الشريعة هما الطريق البين الواضح الذي يتم التوصل من خلاله إلى النجاة والسعادة في الدارين كما سبق في إيضاح كلمة الشريعة فانه يفهم من الشرعة في هذه الآية الكريمة أن الله تعالى جعل لكم من الأنبياء شريعة وأن الأصول الأساسية لهذه الشريعة متفق عليها بين الانبياء .

الثاني : ان المقصود بالمنهاج هو طريقة تطبيق الشريعة حسب الظروف والشروط

التي تختلف باختلاف الازمنة والامكنة وهذه هي نقطة الخلاف الرئيسية بين الرسائل السماوية .

وهذا على ما نعتقد هو مضمون الآية الكريمة إلا أنه من الممكن أن تتوسع في المعنى حتى يقال أن الشرعة والشريعة هما القرآن الكريم والسنة النبوية والمنهاج هو تطبيق القرآن والسنة من قبل الامة الإسلامية كما يفهمهما الائمة والعلماء والفقهاء في كل عصر من العصور والشرعة أو الشريعة هي ما ينبغي أن يتفقوا فيها وأما المنهاج فلهم حق التصرف والفهم والاختلاف فيه حسب مقدرتهم العلمية ومداركهم العقلية .

فالمنهاج إذاً هو الطريق المستمر الواسع الذي يوصل إلى الهدف المنشود . وقد قال ابو العباس محمد بن يزيد في هذا الصدد : الشريعة ابتداء الطريق والمنهاج الطريق المستمر .

نفهم من هذا القول أن الشريعة أصل ومصدر الانطلاق والمنهاج هو مواظبة السير الدؤوب تُستمد القوة فيه من نقطة الانطلاق على الدوام ودون انقطاع . وروى أيضا عن ابن عباس والحسن وغيرهما أن الشرعة والمنهاج سنة وسبل .

وهكذا فان كلمة الشريعة في الآية الأولى استعملت بمعناها اللغوي ولكن معنى الشريعة والشرعة في الآية الثانية والثالثة تعطي لنا المعنى الاصطلاحي . لقد عرّف العالم

التهانوي الشريعة بانها « الاحكام التي جاء بها رسول من الرسل من الله لعباده فإن كانت الاحكام عملية تسمى الاحكام الفرعية والعملية وكتب علم الفقه لتوضيح هذه الاحكام فروعاً وتفصيلاً. وإن كانت الاحكام تتعلق بمسائل الاعتقاد تسمى الاحكام الاعتقادية والاصولية وكتب علم الكلام لايضاح هذه الاحكام الاصولية»^(٩)

كما يقول محمد علي السائيس في كتابه « تاريخ التشريع الإسلامي » : الشريعة بالنسبة للفقهاء هي الاحكام التي وضعها الله تعالى لعباده لسعادتهم في الدارين ان آمنوا وعملوا بها . وسميت هذه الاحكام بالشريعة لانها كالشارع المستقيم وهي مبنية على أسس متينة محكمة الوضع لا انحراف فيها ولا عوج»^(١٠)

ويقول الدكتور محمد يوسف موسى « تستعمل كلمة الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي لمعنى واحد كمترادف وكثيراً ما تستعمل كلمة الفقه بدل الشريعة لان الشريعة أعم وأشمل من الفقه ولانها تتعلق بمسائل الاعتقاد وتطلق الشريعة على الفقه مجازاً فقط »^(١١)

بما ان التشريع سن القوانين ووضعها وتبيين القوانين والاحكام ، وبما ان الشريعة قد استكملت احكامها في حياة الرسول الكريم ﷺ ولان الله تعالى لم يعط لاحد حق التشريع الا لرسوله ، وبما ان الاحكام الثابتة باجتهادات الصحابة والتابعين والائمة

المجتهدين وآرائهم ليست شريعة ، لهذا كله نقول : ان مصدر الشريعة هو القرآن والسنة وحول هذا الموضوع يقول محمد السائيس : ومن ذلك يتضح لك ان النبي ﷺ لم يفارق هذه الحياة الا بعد ان تكامل بناء الشريعة فما كان بعد وفاته مما ثبت باجتهاد الصحابة والتابعين فليس تشريعاً على الحقيقة وانما هو توسع في تبسيط القواعد الكلية وتطبيقها على الحوادث الجزئية المتجددة فليس للتشريع اذن مصدر سوى الكتاب والسنة مهما طال الزمن^(١٢)

فهمنا مما سبق ان الشريعة هي الطريق الواضح المستقيم والشارع المفتوح الذي لا التواء فيه ولا اعوجاج وعلاوة على ذلك فان الشريعة تطلق ايضا على ما يلي :

اولاً : على الأسس الدينية والاعتقادية والاخلاقية .

ثانياً : على الاحكام الدينية الفرعية العملية التي تثبت بالقرآن والسنة .

ثالثاً : تطلق الشريعة من الناحية المجازية على آراء وأفكار واجتهادات المجتهدين بما فيهم الصحابة الكرام . ولكن الاستاذ محمد علي السائيس ورفيقه كما ذكرنا لا يرون هذا الرأي الثالث ولا يقبلون الفكرة القائلة بان اجتهادات المجتهدين وآراء الصحابة من ضمن احكام الشريعة . ونحن من جانبنا نرى نفس الرأي ونقول : ان الشريعة هي الاحكام الموجودة صراحة في القرآن الكريم والسنة

النبوية الشريفة . اما الاحكام المبنية عليهما والمستنبطة منهما فهي فقه لهما وفهم لمعانيهما ليس الا .

الفقه لغة واصطلاحاً : ذكرت كلمة الفقه وما اشتق منها عشرين مرة في القرآن الكريم وقد استعملت لثلاثة معان :

اولا : جاء الفقه بمعنى العلم والمعرفة يقول الله تعالى في سورة هود : ٩١ « قالوا يا شعيب ما نفقه كثيراً مما تقول وانا لنراك فينا ضعيفاً » (١٣) .

ثانياً : ويطلق الفقه بمعنى الفهم مطلقاً كما قال الله عز وجل في سورة الكهف : ٩٣ « حتى اذا بلغ بين السدين وجد من دونهما قوماً لا يكادون يفقهون قولاً » (١٤)

ثالثاً : يطلق الفقه على الفهم والادراك والاحاطة بالشيء والتعقل والفطنة ويمكن الاستشهاد على هذه المعاني بالآية ٧٨ من سورة النساء « فما هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً » (١٥)

اذا كنا قد شرحنا معنى كلمة الفقه في هذه الآيات الثلاث معتمدين على كتب التفسير فان الاساس لايضاح معاني هذه الكلمة يكمن في الرجوع الى كتب اللغة (١٦)

فالفقه في اللغة : هو العلم بالشيء وفهمه يقال أوتي فلان فقهاً في الدين أي فهماً فيه قال الله عز وجل : « ليتفقها في الدين » أي ليكونوا علماء به . كما دعا النبي ﷺ لابن عباس فقال : « اللهم علمه وفقهه في التأويل

أي فهمه تأويله » (١٧) .

ان كلمة الفقه لم تكن تستعمل في عهد الرسول والصحابة الا بمعناها اللغوي فقط . والذي كان شائع الاستعمال آنذاك كلمات اخرى مثل القضاء والرأي والاجتهاد حيث وردت على ألسنة الصحابة وأهل العلم والمعرفة في ذلك العهد وكان ابوبكر وعمر وسائر الصحابة رضوان الله عليهم يقولون : ما هو رأيك ؟ اذا ارادوا ان يسألوا عن فكر شخص من الصحابة . أو ماذا ترى ؟ او ماذا ترتأى ؟ وإلى جانب هذا لا ترى أن الفقه قد استعمل في الاسئلة مثل : ماذا تفقه ؟ أو كيف تفقه ؟ أو ما هو فقهك ؟ أي فهمك الأمر الفلاني . وكذلك كلمة الفهم لم تذكر في الأمور التي تتعلق بالشرعية في عهد الصحابة والتابعين . وهكذا فان استعمال

كلمة الفقه بدأ بانتفاء عهد الرسول والصحابة حيث اخذت المذاهب الفقهية تتكون وتشكل وتنتشر في ارجاء البلاد الاسلامية . ونحب هنا ان نشير الى شيء آخر يتعلق بالحالة النفسية والاجتماعية للصحابة والمسلمين آنذاك وهو أن كلمة الرأي كانت تستعمل كثيراً في ذلك العهد ولم يكن لاحد أن ينكر استعمالها لان معناها يدل أصلاً على ابداء الرأي والفكر واعمال العقل والذهن لغرض التدبير وادراك الامر فكراً وعقلياً ومع كثرة استعمال الرأي والرؤية في القرآن الكريم وواقع الحياة اليومية اصبحت الكلمة مرادفة للعلم والمعرفة فغلب عليها المعنى العلمي وبهذه الصورة اكتسب

الرأي أهمية خاصة وأصبح استعماله في استنباط الأحكام شائعاً .

لقد كان المجتمع الإسلامي في بداية عهده صغيراً إذ لم تكن الحوادث معقدة ومتداخلة فالنصوص القرآنية والأحاديث النبوية كانت تكفي لحل المشكلات الطارئة لهذا لم ير الصحابة أي مانع من استعمال كلمة الرأي بمعنى العلم وأبداء الفكر طالما أنه مذكور في القرآن الكريم. ولكن مع مرور الزمن وتطور الأحداث ظهرت حاجة ملحة وماسة لحل المشاكل المستجدة عن طريق أعمال الفكر والرأي على أسس علمية راسخة. لقد اضطّر العلماء والائمة المجتهدون وخاصة من كان يقطن منهم في المدن الإسلامية الكبيرة التي تتطور بسرعة إلى استعمال منهج ثابت يعتمد على العقل والرأي ليتمكنوا من حل المشكلات التي كانت تعترض المسلمين ولجعل الأحكام الدينية مسارية لتطورات المجتمع الإسلامي . فالأحداث التي برزت في تلك الفترة خارج المدن الكبرى كانت قليلة وكان من الممكن إيجاد حل لها من خلال نصوص القرآن والسنة بدون مشقة. ولكن كان من الصعب جداً تسيير الأمور السياسية والاجتماعية والإدارية في المدن الكبرى التي تم فتحها حديثاً إذ لم يكن بمقدور المسؤولين العثور على الأجوبة الكافية في الآيات والأحاديث مباشرة وبصورة صريحة . ولهذا السبب كانوا مضطرين إلى الاجتهاد المستند على الفكر والرأي والعقل

ليضبطوا أمور الناس ويضعوها في إطارها الإسلامي حتى لا يخرج الناس عن دائرة الإسلام وخاصة من كان منهم حديث العهد. وهكذا فكلمة ضاقت الدائرة وسعها العلماء الذين كانوا يشعرون بمسؤولية كبيرة تجاه المجتمع الإسلامي الذي كان يسير بخفض حثيثة في طريق التبدل والتطور .

أما العلماء في المدينة المنورة ومكة المكرمة وأماثلها فانهم لم يتعرضوا لصعوبات ومشاكل كذلك التي كان يواجهها العلماء مثلاً في البصرة ودمشق والفسطاط وغيرها من المدن الإسلامية الداخلة في رقعة البلاد الإسلامية حديثاً والتي ينعدم فيها تجانس السكان من النواحي القومية والفكرية والثقافية. فبالنسبة لسكان مكة والمدينة كان يكفيهم أن يتبعوا القرآن والسنة في الأحكام والتقاليد الموروثة من الرسول والخلفاء الراشدين لحل مشاكلهم اليومية فلا حاجة لهم كثيراً للاجتهاد وأعمال الفكر ولذلك أخذوا يقاومون ويستنكرون اجتهادات أصحاب الرأي . لهذه الأسباب ولأسباب أخرى كثيرة تتعلق بالفتوح واتساع الرقعة الإسلامية دعت الضرورات الملحة المسلمين الفاتحين إلى أن يكونوا أكثر دقة ويقظة تجاه الذين يدخلون في الإسلام أفواجا وينضوون تحت رايته. فالتطور كان سريعاً بعد امتزاج هؤلاء الأقوام الجدد في المجتمع الإسلامي ذلك التطور الذي أدى إلى ظهور مشاكل جديدة لم تكن مألوفاً من قبل في الاصقاع البعيدة عن أرض الوحي .

لقد حدث ذلك والمسلمون في مكة والمدينة بعيدين كل البعد عما يجري حولهم من مستجدات ولهذا لم يقبلوا مطلقاً أن يجتهد العلماء في الأمور والحوادث الطارئة وأن يعملوا فكرهم فيها مستنديين على الرأي بشكل خاص بل كان عليهم أن يتمسكوا حرفياً بالنصوص والأحكام الموروثة عن الرسول والصحابة وبذلك أخذ أهل مكة والمدينة يمارسون الضغط على أصحاب الرأي والاجتهاد إلى أن خيل للعلماء أن استعمال الرأي وأعماله يعطي حرية واسعة واستقلالاً عن النصوص الشرعية ونتيجة لهذا الاحساس المتكون من جراء الضغط المعنوي تركوا استعمال كلمة الرأي وبدأوا يستعملون كلمة الفقه أي الفهم والادراك بحيث يستند على النصوص ليس فيه استقلال فكري حاد أو ابداء رأي بلا سند وإنما يعتمد على مقدرة الشخص في الفهم والادراك لأنه يمكن نقاشه اعتماداً على النص بصورة مباشرة على خلاف الرأي الذي كان يصعب نقاشه بسبب بعده عن النص وعدم اتصاله المباشر. فعلى سبيل المثال إذا قال المرء لمخاطبه « هذا رأيي » فماذا يكون جوابه إذا قال له « أنت على خطأ » على أي أساس يقول له هذا وهو أيضاً بلا سند وهكذا نرى أنه لا يوجد بينهما في الأصل أساس يستندان عليه أو نقطة تكون قاعدة للنقاش. أما إذا قال الرجل لصاحبه « هذا ما فهمته من النص » أو هذا هو مدى فهمي فيمكن لمخاطبه عندئذ أن يرد عليه بقوله « فهمك هذا غير صحيح »

ويستطيع أن يجره إلى المناقشة والمناظرة اعتماداً على النص لأن سند كل واحد منهما موجود بين أيديهما وأعتقد أن هذا من الأسباب التي لأجلها ترك الرأي مكانه للفقه وهكذا انضوت كلمة الرأي في التشريع الإسلامي في زاوية التاريخ. وأحب أن اعلق هنا على ظاهرة أخرى في التفكير الإسلامي حيث يظهر من سرد حكاية الرأي في زمن الصحابة والتابعين أن استعمال الرأي والعقل كان مصدراً مستقلاً للتشريع زائداً على القرآن والسنة وكان العقل مصدراً مستقلاً للتشريع ثم تحول هذا المصدر بعد عصر التابعين إلى معنى ضيق وهو القياس أما بعد تجنب استعمال الرأي وأخذ الفقه مكانه أصبح العقل آلة للفهم لا حاكماً مستقلاً وهكذا نصل إلى معرفة التطورات التي حدثت في حالة بعض الكلمات التي كانت تدور على ألسنة العلماء وذلك نتيجة لتفاعل الأفكار وتأثير بعضها على البعض الآخر إضافة إلى ضغط الجمهور من العلماء والعامة من ورائهم على المحققين والمفكرين منهم وهي ظاهرة اجتماعية بارزة في المجتمعات الإسلامية في التاريخ الماضي وحتى في يومنا هذا.

لقد استعمل القرآن الكريم الفقه بمعناه اللغوي والاصطلاحي في سورة التوبة (١٢٢) « فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون » .

ويقول الرسول ﷺ : « من أراد الله به خيراً يفقه في الدين » (١٨) ومعنى الفقه هنا يحمل

على المعنى اللغوي الا ان الفقه قد تُخصَّص هنا بفهم الأمور الدينية ونحن لا نرى المسلمين في عهد الصحابة والتابعين يستعملون الفقه بالمعنى الذي خصه القرآن الكريم به أي لفهم بالأمر الديني وهو المعنى الاصطلاحي اليوم - وقد بدأ المسلمون باستعمال هذه الكلمة بالمعنى الاصطلاحي السائد في الكتب الفقهية اعتباراً من القرن الثاني الهجري فنحن نرى الحسن البصري يستعملها لأول مرة (١١٠ هـ - ٧٢٨ م) في الاجابة على الفرق السبخي (١٣١ هـ - ٧٤٨ م) يقول الحسن البصري : « انما الفقيه الزاهد في الدنيا الراغب في الآخرة البصير بدينه المداوم على عبادة ربه الورع الكاف نفسه عن اعراض المسلمين العفيف عن اموالهم الناصح لجماعتهم » (١١) .

إن الحسن البصري قد خص كلمة الفقه بالجانب الاخلاقي الشخصي من الدين الإسلامي وأما معنى الفقه في الآية المذكورة في سورة التوبة فهو واسع بحيث يشمل كل المعارف الدينية في الاعتقادات والاحكام العملية والاخلاقية .

والامام الغزالي يعرف الفقه مفنداً معناه كما كان سائداً في زمانه ويقول : « ان الفقه ليس حفظ الاحكام المكتوبة في كتب الفقه والفتاوي » (٢٠) وتعريف الغزالي واضح وشامل للناحية الاخلاقية وفهم في هذا أن للفقه معنى يؤثر على الحالة الروحية للانسان ولذلك كان اطلاقه على علم الآخرة أكثره

علماً بأن هذا لا يمنع من تناوله للاحكام الظاهرة في كتب الفقه والفتاوي (٢١) .

وأفضل من عرّف الفقه هو الامام الأعظم أبو حنيفة (١٥٠ - ٧٦٧ م)

يقول في ذلك « الفقه معرفة النفس ما لها وما عليها » (٢٢)

ان تعريف الامام الاعظم للفقه يحتوي على جميع الاحكام الاعتقادية والاخلاقية والعملية والأوامر والنواهي وعلى هذا فالتعريف يشمل الاسلام كله لان الإسلام يبين للانسان ما يجب عليه ان يفعله وما لا يفعله اما الفقه من الناحية الاصطلاحية فليبان ذلك نذكر هنا بعض التعاريف له لكي يتبين لنا الفرق بينها ، ثم نتعرف على المتفق عليه منها :

١ - فالفقه عند امام الحرمين (٤٧٨ هـ - ١٠٨٥ م) : هو معرفة الاحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد (٢٣) .

٢ - والفقهاء عند الغزالي (٥٠٥ هـ - ١١١١ م) هو معرفة الاحكام الشرعية التي تتعلق بأفعال العباد (٢٤)

٣ - وفخر الدين الرازي يقول في تعريفه (٦٠٦ هـ - ١٢٠٩ م) : (٢٥) الفقه هو العلم بالاحكام الشرعية العملية المستدل على أعيانها بحيث لا يعلم كونها في الدين ضرورة » .

٤ - اما سيف الدين الأمدي (٦٣١ هـ - ١٢٣٣ م) فيقول في ذلك : الفقه

مخصوص بالعلم الحاصل بجملة من الاحكام
الشرعية الفرعية بالنظر والاستدلال. والفقه
اسم لمعرفة الاحكام الفرعية^(٢٦)

٥ — والفقه عند ابن الحاجب (٦٤٦ هـ/١٢٨٤ م) وأبي البركات النسفي (٧١٠ هـ/١٣١٠ م) والشوكاني (١٢٠٠ هـ/١٨٣٩ م) : هو العلم بالاحكام الشرعية الفرعية من ادلتها التفصيلية بالاستدلال^(٢٧)

٦. — وعند علي بن محمد البزدوي (٤٨٢ هـ/١٠٨٩ م) وأبي السهل السرخسي (٤٩٠ هـ/١٠٩٦ م) : العلم نوعان : علم التوحيد والصفات وعلم الشرائع والأحكام والأصل في النوع الأول هو القرآن والسنة والنوع الثاني هو علم الفروع وهو الفقه . وهو على ثلاثة اقسام :

أ — علم المشروع بنفسه أي علم الأحكام نفسها .

ب — اتقان المعرفة به وهو معرفة النصوص بمعانيها أي عللها وضبط الأصول بفروعها .

ج — هو العمل به حتى لا يصير العلم مقصوداً^(٢٨) .

٧ — وعبد العزيز البخاري (٧٣٠ هـ/١٣٢٩ م) وصدر الشريعة (٧٤٧ هـ/١٣٤٦ م) يرجحان تعريف الامام الاعظم ابي حنيفة الذي اشرنا اليه آنفاً وهو معرفة النفس ما لها وما عليها ويزاد عملاً لتخرج الاعتقادات والوجدانيات فيخرج الكلام والتصوف ومن لم يزد اراد

شمول هذا التعريف المنقول عن ابي حنيفة^(٢٩) .

٨ — والبيضاوي (٦٨٥ هـ/١٢٨٦ م) يعرف الفقه بانه : العلم بالاحكام الشرعية العملية المكتسبة من ادلتها التفصيلية^(٣٠) .

٩ — وكال بن همام يذكر تعريفاً خاصاً به فيقول : الفقه : التصديق لاعمال المكلفين التي لا تقصد لاعتقاد (كذا في المطبوع) بالاحكام الشرعية القطعية مع ملكة الاستنباط^(٣١) .

ان كلا من قوله « لاعمال المكلفين » وقوله « بالاحكام » في محل النصب على انه مفعول به للتصديق، وعداه إلى احدهما باللام وإلى الآخر بالهاء لان ما يعبر به الحكم وهو من شأنه ان يعدي إلى احد مفعولي بالهاء وإلى الآخر بعلى في مثل هذا التركيب وجعل المعدي إليه باللام هو الاعمال والمعدى إليه بالهاء هو الاحكام لان الاعمال هي الموضوع والاحكام هي المجهول^(٣٢) .

ان ابن همام قد ناقش قطعية الاحكام الشرعية الفرعية يعني الفقهية ونحن لا نريد الخوض في هذا النقاش هنا وان كان من الممكن ان يكون الموضوع شيقاً ونافعاً من جهة قطعية الاحكام الفقهية وظنيتها بحيث يفرد له بحث خاص . ان التعاريف التي ذكرناها ليست كل ما قيل في تعريف الفقه بل هناك تعاريف اخرى كثيرة غيرها ولم تكن غايتنا في عرضها الا محاولة نبين من خلالها متى وكيف اكتسب الفقه مفهومه

الاصطلاحي ، كما ذكرنا تاريخ وفاة
الاصوليين ليكون واضحاً لنا من الذي تأخر
عن الآخر وكيفية التدريج والتطور في فهم
الفقه . ومع هذا فالثابت في الكتب الموجودة
لدينا ان اول من عرّف الفقه هو الامام
الاعظم وتبعه الاصولي الحنفي الامام البزدوي
لانه كان يشرح تعريف الامام للفقه وذكر
معاني مختلفة له وبين الامامين ثلاثة قرون
ونصف قرن من الزمن تقريباً .

اما الامام الجويني الذي عاصر البزدوي فانه
يعطي للفقه تعريفاً اكثر دقة وأمتن مفهوماً
ومن المؤسف ان كتب أصول الفقه المكتوبة
قديماً لم تصل الينا كلها وهي اما موجودة في
زوايا المكتبات العالمية او هي ضاعت
وفقدت . كما نرى من عرضنا للتعريف ان
اصحابها ينتمون الى مذاهب مختلفة وهذا
الحكم بالطبع ليس حكماً لا يقبل الاستثناء
والمثال على ذلك هو التعريف الذي ذكرناه
لصدر الشريعة فهذا التعريف الذي درسه

صاحبه دراسة دقيقة وعميقة انما يعود اصلاً
للامام الاعظم كما ان تعريف التفتازاني للفقه
بانه العلم بالاحكام الشرعية العملية من ادلتها
التفصيلية هو تعريف الشوافع^(٣٣) .

ونهدف ايضا من سرد هذه التعاريف
واختلاف الاصوليين والفقهاء حولها الى
توجيه الانظار للفرق بين الفقه والشرعة وقد
تطرقتنا الى هذا الفرق عندما كنا نشرح
معنى الشرعة . وهكذا نرى المناقشة تجري
على قدم وساق لشرح التعاريف في إطار

هاتين النقطتين :
النقطة الاولى : كون الفقه هو العلم
بالاحكام الشرعية التي يتم التوصل اليها عن
طريق الاستدلال والاستنباط والاجتهاد
وعندما عرض علماء أصول الفقه هذه
المفاهيم واستثنوا كون الشيء من أصل
بالضرورة وقصدوا بذلك الشرعة يعني
القرآن والسنة استهدفوا من وراء ذلك تفريق
الشرعة عن الفقه لان الفقه يتوصل اليه عن
طريق الاستدلال والاستنباط والاجتهاد .

وهذا يعني الاحكام التي يستنبطها الانسان
بقدر ما لديه من قدرة عقلية ومملكة علمية
وبما لديه ايضا من مقدرة على الاستدلال
والاجتهاد ولذلك يمكن القول ان الخلافات في
مسائل الفقه تعود لاختلاف عقول الناس
وفهمهم ومقدرتهم على الاستنباط وعلى ضوء
هذا نخرج بنتيجة تقول : ان عقلية وقابلية
الانسان تتطور بتطور العلوم وتقدم الفنون
حسب الحاجات والشروط بمقتضى الزمن
وقانون الرقي .

والفقه لابد وان يساير مقتضيات الحياة
المتغيرة والمتطورة وان يتماشى مع الحاجة
البشرية الملحة التي لا تخرج عن اطار الدين .
فالاصوليون الكبار استعملوا التعاريف التي
ذكرناها وهي اشارة الى هذه الحقيقة .
ولاحظوا انه من الانسب للواقعة العلمية ان
يفرق بين الفقه وبين الشرعة التي هي
القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة فهما كما
قلنا مراراً المصدر الاساسي للشرعة مادام
الدين باقياً .

الحكم القطعي والظني وذلك حسب مصادر المعرفة والشروط للحكم .

ثالثا : ان الاجتهاد يفيد الحكم القطعي دون شك والظن انما يحصل من خلال استعمال المجتهد للنص والدليل . ولكن المتفق عليه هو اقتناع المجتهد بالحكم الذي استنبطه من النص بحيث يكون قطعياً بالنسبة له وهذه القطعية التي توصل اليها هي خلاصة ونتيجة لاجتهاده . والقطعية في قناعة المجتهد يقال لها الاحكام الفقهية اي الاحكام التي تتكون من اجتهادات المجتهدين والتي يقال لها العلم . إن الذين أيدوا قطعية الاحكام يجب ان يروها حكما خاصا بالعلم المجتهد لا حكما عاما مقطوعا بصحته إجماعا .

والمهم في الأمر هو أن الأصوليين يقولون: الاجتهاد يفيد الظن . ولذلك وضعوا القاعدة القائلة : « ان الاجتهاد لا ينقض بمثله » . اي المماثل له ، فمثلا لو ان للمجتهد اجتهادين في مسألة واحدة فان الاول لا ينقض الثاني او بالعكس . لان الاجتهادين ظنيان فلا ينقض الحكم الظني بالظن . والامر واضح بالنسبة للمجتهدين الآخرين فاجتهاد أحدهم لا ينقض اجتهاد الآخر . وطالما ان الامر كذلك فإن قطعية حكم المجتهد تكون قطعية بالنسبة له فقط .

سلطة التشريع في الإسلام : سلطة التشريع في الإسلام لله وحده ولرسوله تبعاً ولأولي الامر بشروط ، وقد بين الله سبحانه وتعالى

وانطلاقاً من هذا الاساس هناك من يقول ان الفقه يمكن ان ينقد وان يوجه اليه النقد كما فعل الاولون لانه عبارة عن آراء المجتهدين وتفسيراتهم ويعزى اليه ايضا الخطأ والصواب . ولكن لا يجوز نقد الشريعة « أي القرآن والسنة » طالما انها ثابتة كما لا يجوز الاختلاف في تفسيرها وتأويلها بغية نقدها . اما الذي يجوز نقده فهو طرق رواية السنة لان الانسان يلعب دوراً اساسيا وعاملا مهما في روايتها ونقلها . لهذا فالنقد ، والحال هذا ، ينصب على الناقل والعامل .

النقطة الثانية : وهي تتعلق بكلمة العلم واستعمالها . فالعلم هو معرفة الشيء قطعاً مع الأخذ بعين الاعتبار ان الفقه يحصل بالاجتهاد وهو حكم ظني لا يفيد حكماً قطعياً . ولو انه افاد القطعية لما اختلف فيه الفقهاء ولهذا السبب اجاب الفقهاء على الذين يدعون بانه لا يجوز استعمال كلمة العلم في تعريف الفقه بل من الضروري استعمال كلمة الظن فقالوا :

أولاً : إن استعمال كلمة العلم في تعريف الفقه يفيد أن الفقه يشمل الشريعة اي القرآن والسنة بما فيها أحكام العبادات جملة وتفصيلاً . وليس الفقه كله عبارة عن الاجتهاد والاستدلال .

ثانياً : ان الاجتهاد انما يحصل بالاستدلال وأنه لا يفيد الحكم الظني دائماً بل يفيد الحكم القطعي أحياناً وأن الاجتهاد يفيد

ذلك في القرآن الكريم مصدر التشريع :
« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا
الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي
شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ
تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ
وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا » النساء: ٥٩

— ان بيان الاحكام وإنشاء ووضع القوانين
في التشريع الإسلامي بهذا المعنى لم يكن الا
في حياة الرسول ﷺ فقط .

إذ لم يعط الله لاحد غير نبيه سلطة التشريع
وكان الرسول يعتمد فيه على الوحي بقسميه
— المتلو وهو القرآن وغير المتلو وهو السنة
— على حد تعبير الأصوليين ، ففي حياة
الرسول وضعت القواعد الكلية وأنشئت
الاحكام كما تم تبيان مجملها وتقييد مطلقها
وتخصيص عامها ونسخ ما شاء الله ان ينسخ
ونصّ كذلك على علة ما شرع جزئياً ليأخذ
الحكم الكلي ويمكن تطبيق ذلك الحكم على
ما يحدث من أمثال الجزئي في كل زمان
« اليوم أكملت لكم دينكم واتممت
عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام
دينا » المائدة : ٤ . وهكذا فإن الآيات
تبين ان الطاعة واجبة لله ولرسوله ولأولي الامر
من المؤمنين فالدين الإسلامي الذي انعم الله
به على البشر لخلاص انفسهم قد اكتمل بما
يحتاج اليه من الوحي .

لقد كان المسلمون الاوائل يناقشون
الاشخاص الذين يشتركون في عملية
انتخابات رئيس الدولة او الخليفة او أهل

الحل والعقد على حد تعبيرهم التاريخي كما
كانوا يشاورون العلماء وذوي الخبرة والتجربة
حول ذلك . واذا ما تولى السلطة أحد
المرشحين للرئاسة كان له على المسلمين
طاعة واجبة والمسلمون ينفذون الاحكام التي
يصدرها ويوقع عليها . وهذه النقطة تؤكد
انه كان في الإسلام سلطة عليا ، وان قوة
الاجراء والتنفيذ لرئيس الدولة هي تماما كما ورد
في سورة النساء ولكن هذه السلطة العليا
المهيمنة على الدولة قد تزعزعت في خلافة
عثمان بن عفان رضي الله عنه حتى استشهد
وهو خليفة المسلمين وجاء علي بن ابي طالب
رضي الله عنه إلى مقام الخلافة ولكنه لم
يتمكن من بسط سيطرة الدولة على
المتمردين وسط ما كان سائدا فيها من
ارهاب وفوضى .

اما معاوية رضي الله عنه فانه تحكم بزم
امور الدولة معتمداً على القوة العسكرية
فرسخ دعائم الامن والنظام في الظاهر وكان
يهدف بالدرجة الاولى الى « كسر شوكة
المتمردين على نظامه » ونجح في ذلك فعلا
حتى قطع فيه اشواطاً بعيدة ولم يكن معاوية
يرمي من خلال ما يقوم به إلى بسط قداسة
الدولة والخلافة كما فهم الذين جاءوا بعده .
والدليل على هذا انه بدّل طريقة انتخاب
رئيس الدولة التي كانت متبعة في عهد
الخلفاء الراشدين ليجعلها وراثية .

اما المسلمون فقد كانوا يحتكمون الى العلماء
والفقهاء والمحدثين والمفسرين لحل مشاكلهم

اليومية في ظل حكم لم يكن نظام الدولة والقضاء فيه مؤسساً على الوجه المطلوب ، ولم تكن قواعده ومبادئه مبنية على أصول مشتركة متينة كأصول القوانين اليوم اذا جاز التعبير . لذا ترك امر القضاء والعدل لاجتهادات القضاة أنفسهم الذين اتفقوا في القليل واختلّفوا في الكثير ، فساد الشغب وعدم النظام والفوضى في كل مكان وخاصة بعد ازدياد عدد سكان البلاد وقلة الفتوح .

لقد كان كل فقيه او عالم يفتي بالآية أو بالحديث أو بكل نص عثر عليه حسب فهمه وفقهه ، وباجتهاده الشخصي اذا لم يجد نصاً مناسباً للحادثة . وأصبح المسلمون يجدون في المدينة الواحدة علماء ومجتهدين يناقض بعضهم البعض بآرائهم واجتهاداتهم ، فالعلماء كانوا مستقلين في عملهم لا علاقة لاحدهم بالآخر ، اضافة الى انهم كانوا يملكون حرية واسعة جداً في الاجتهاد . لقد ادرك السياسيون والاداريون هذا الوضع الخطير الذي تواجهه الأمة الإسلامية ، فارادوا استدراك الامر ، ولذلك عرضوا فكرة جمع الناس والأمة على كتاب جامع توضع فيه المبادئ والاصول الشرعية .

يعرض أحمد امين فكرة تقول بان الخليفة الاموي عمر بن عبدالعزيز هو أول من حاول معالجة الفوضى في القضاء . ويتضح من هذا ان أحداً غيره من الامويين لم يهتم بوضع نظام عام في امور القضاء .^(٢٤) ونرى ايضاً عبدالله ابن المقفع (١٤٣ هـ - ٢٦٠ م)

يبحث برسالة شاملة إلى ابي جعفر المنصور يطلب منه فيها تنظيم شؤون العدل والقضاء ومؤسسات الدولة الأخرى كالشؤون المالية والادارية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وإزالة الفوضى والقضاء على القلاقل .

ويقول الدكتور صلاح الدين الناهي في الموضوع « وحين اشتد الخلاف بين اقوال المذاهب وظهرت اقوال متناقضة في الحالة الواحدة من النقيض الى النقيض رسم ابن المقفع للخليفة العباسي سياسة تشريعية او وضع تشريع يتخير فيه الخليفة ارجح الاقوال ، وادناها في رأيه لتحقيق المسألة العامة ورفع التناقض والفوضى الاجتهادية والقضائية »^(٢٥) .

الا ان ابا جعفر المنصور فشل في تنفيذ خطة ابن المقفع^(٢٦) وقد اثرت هذه الرسالة على الخلفاء العباسيين اذ طلب هارون الرشيد من الامام مالك معالجة الموضوع بجعل كتابه « الموطأ » كقانون اساسي يرجع إليه في انحاء الدولة الإسلامية ولكن الامام لم يقبل هذا الاقتراح لاسباب ذكر بعضها . كما نرى الامام الشافعي (٢٠٥ هـ / ٨٢٠ م) يقترح تنظيم اجتهاد المختلفين في الفقهاء فيما يجتهد في الحوادث المشكلة والنوازل المتنبسة فقال : « ويجمع المختلفين لانه اشد لتقصية العلم ويكشف بعضهم عن بعض وهذا انما يخص الحوادث المشكلة والنوازل المتنبسة دون ما استقرت احكامه بالنصوص او بالاجماع او بالقياس الذي لا

يحتمل غيره فيجمع له المختلفين من اهل
الاجتهاد ليسأل كل واحد منهم عن حكم
الحادثة» (٣٧)

وهنا نحب ان نلفت انظار القراء إلى ان
الامام الشافعي لم يتكلم عن المذاهب وانما
خص المجتهدين بحديثه لان المذاهب لم تكن
قد تشكلت واخذت وضعها الشكلي
والعضوي بعد، وسنبين هذا فيما يلي :

ان مسألة وضع قانون اساسي للدولة لم
يتحقق ولم تحل القضية من اساسها .
فالخليفة هارون الرشيد قد اخطا في الاساس
لانه لم يضع المسألة على اسس منهجية ولو
كان قد وجه الامر الى طائفة من رجال العلم
وجمعهم من ارجاء الامبراطورية الإسلامية
وطلب منهم ان يؤلفوا كتابا لمعالجة الفوضى
في شؤون القضاء والادارة لكان قد نجح على
ما نعتقد او على الاقل كان قد اتخذ منهجا
صالحاً يتطور في المستقبل ولكان نظام
القضاء وادارة الدولة قد أسسا على دعائم
واصول متينة منذ ذلك الوقت .

بحيث يتطوران شيئاً فشيئاً ليأخذا وضعهما
النهائي المتكامل في عصور متتالية . لقد فهم
الدكتور النهائي من قول الشافعي السابق بانه
كان ينبغي ان يكون اقتراحا يستند على
تطبيق مبدأ الشورى في صدر الاسلام ثم
يتطور ليؤدي الى ظهور ضرب من
الديمقراطية في الإسلام (٣٨)

ولكن مع الاسف الشديد فالمسألة قد أثيرت
قبل اكثر من اثني عشر قرنا ولم تحل حتى

يومنا هذا في أي بلد من البلدان الإسلامية .
وقد كان الاولى باصحاب الامر ورجال الدولة
ان يستلهموا نظرية التوحيد « توحيد الله عز
وجل » في ارجاع الامور الى وحدة قضائية
كما جعلوها في كثير من الامور . ولاستدراك
الوضع وحل مشكلة الفوضى بدأ رجال
العلم والفقهاء يعالجون الموضوع بعد ان
يسوسا من قيام اركان الدولة بهذا الواجب
فتشكلت المذاهب وتكونت لسد الفراغ
الذي تركه الخلفاء والدولة كما اخذت الامة
تنحزب حول حلقات العلماء والفقهاء
وانتظمت تحت لواء المذاهب المختلفة وقد
وصل الامر بكثير من الناس الى تعريف
انفسهم بانتمائهم الى هذا المذهب او ذاك
حتى اضحى المذهب جنسية الشخص .

وبذلك خفت وطأة الفوضى في القضاء
والأمور الاجتماعية الى حد ما ، ولكن كان
يجب ان يحل الموضوع بشكل آخر كأن يتم
تشكيل سلطة مركزية او فدرالية لكبح جماح
الفوضى والشغب وتنظيم امور الدولة والاجتمع
في هذا الوقت بالذات وجد الفقهاء المخلصون
طريق النجاة من ذلك المأزق الحرج وهو ان
كل فقيه او عالم لا يفتي الا اذا وجد حكما
مطابقا لمذهبه فاذا لم يجد حكما مطابقا
للمسألة المستفسر عنها استدل على حكم
من ضمن مبادئ مذهب او اجتهد اعتمادا
عليها .

لقد كان لتأسيس المذاهب نتيجة للضرورات
الاجتماعية ان ضاقت زاوية فهم العلماء

بسبب التعصب للمذاهب فتركوا الأصول والمصادر الشرعية الأساسية ولم يرجعوا إليها مباشرة بل شرعوا يفرعون أو يستفرون على الأحكام الفرعية الجزئية ضمن دائرة مذهبهم التي ضيقت افقهم في الفهم والادراك. لقد

أصلوا الفروع ليفرعوا عليها من جديد ثم جعلوا تلك الأحكام الفرعية من سلفهم أحكاماً أصولية ومبادئ شرعية لانفسهم مكتفين بهذا المنهج في الاستجابة لحاجات الناس ومتطلبات الحياة .

إن هذا الوضع الجديد الذي واجهته الأمة الإسلامية قد وسع الهوة بين أصحاب المذاهب مما أدى إلى جعل الاختلاف في الرأي والفكر نقمة وفتنة بعد أن كان اختلاف الأمة نعمة ورحمة . وهكذا أغلق باب الاجتهاد بذريعة السيطرة على الفوضى التي استفحلت فيه .

ان المذاهب لم تستطع بأي حال من الاحوال مسايرة ما يجري في المجتمعات الانسانية من تغيرات حضارية مهمة وبسبب جهودها وتمسك أصحابها بآراء معينة وضعت أصلاً في ظروف غير التي يعيشونها لم تتمكن من اللحاق بركب التطور للأمة الإسلامية .

لقد أدى الضغط المعنوي ومحمود حركة الاجتهاد والاستدلال والاستنباط إلى تمسك الناس بمذهب معين من المذاهب والوصول إلى قناعة مفادها أن من لا مذهب له لا دين له وأن أحدا لا يمكن له أن يفكر في الانتساب إلى مذهب غير مذهبه . لقد

اعتبر تبديل المذهب أو تغييره أمراً خطيراً يشبه إلى حد كبير المروق عن الدين حتى ان بعض الغلاة اعتبروه أمراً يفوق ذلك . والجدير قوله هنا : ان كل مذهب تساهل في مسائل فقهية محددة أكثر من غيره وشدد في أخرى أكثر من اللازم وبطبيعة الحال كان من الصعب على الافراد متابعة تلك التطورات في حينها .

فالمذاهب كما رأينا قد قسمت الأمة وضيقت الشريعة الإسلامية الرحبة لتحصرها في دائرة محدودة كما انها حالت دون التصرف الحر في كل مجالات الحياة وبأسف شديد نقول إن هذه المشكلة ما زالت قائمة حتى يومنا هذا .

وهكذا أصبح للمذاهب سلطة حلت من خلالها محل سلطة التشريع لمجلس الأمة في الدول الإسلامية على مر العصور. فالذين لا يرون حق التشريع لمجلس الأمة بماذا يجهلون اذا قيل لهم ان المذاهب قد مارست حق التشريع عصوراً طويلة ، من الذي أعطى هذا الحق لعلماء المذاهب وسلبه من العلماء اليوم ؟ .

ان ما يفهم من كلام الأصوليين الذي استعرضناه فيما سبق أن الفقه ليس الشريعة وإنه غيرها. فالفقهاء وأصحاب المذاهب قد جعلوا الفقه عين الشريعة في نظر الناس .

وكان هدفهم في الأصل من وراء ذلك تأسيس سلطة تشريعية تقمع الفوضى استناداً على الاجتهاد المذهبي ولكن بالرغم من ذلك ما برح أصحاب تلك المذاهب

حول هذه المسألة المهمة شرع اصحاب التيار الجديد بنقد الدين والشرعة معا عندما كانوا يتصدون للفقہ . والحقيقة ان كلا الطرفين المتنازعين لم يدركا الفرق بين الشرعة والفقہ لعدم احاطتهما الواسعة بالموضوع . ونتيجة لذلك خسر الدين والشرعة معا في الوقت الذي كان يجب ان يكون الخاسر فيه هو الفقہ فقط .

ولهذا كان لابد من ضرورة بذل الجهود المخلصة للتفريق بين الشرعة والفقہ لحفظ عصمة الدين .

٢ — لقد اوضحنا الفرق بين الفقہ والشرعة للذين يأملون ان يطبقوا الاحكام الفقهية في عصرنا الحاضر وللذين يجدون في انفسهم حرجا في عدم تطبيق تلك الاحكام ناقلين ذلك الفرق من كلام الاصوليين الاوائل ، لانه لا يمكن لاحدهم ان يحيد عن الدين . كما نريد ان نطمئنهم على انه بتغيير الاحكام الفقهية لن يتغير الدين والشرعة أبداً .

٣ — أردنا من خلال هذا البحث أن نزيل الغشاوة عن أعين أولئك الذين ينقدون الاحكام الدينية عند تقديمهم للفقہ . إن عليهم ان يفرقوا بين الشرعة والفقہ عندما يهاجمون الآراء الفقهية لكي يبقوا معتنقين للشرعة اي القرآن والسنة .

٤ — لقد ابتعدت البلدان الاسلامية اليوم عن كثير من احكام الفقہ كما ذكرنا من قبل . ونقول الآن بوضوح انه لا يجوز

يسمون الفقہ شرعة وهذه مغالطة بدون شك لانه اذا كانت الشرعة هي الكتاب والسنة فان الفقہ هو الاحكام التي استنبطت منهما بالنظر والتفكير في العلل والاسباب .

فالعلاقة بين الشرعة والفقہ اذن علاقة العلة والمعلول . وعلاقة السبب والمسبب وعلاقة الاصل بالفرع . كلاهما يتبعان نفس الحكم الشرعي . وبهذا الشكل وجدت الامة نفسها ترزح تحت قيود ثقيلة كانت حصيلة تفكير بشري أسفر عن وجود الاحكام الفقهية والآراء المذهبية التي توصل إليها العلماء والفقهاء عن طريق الاجتهاد والاستدلال الشخصي .

النتيجة : اذا اردنا تلخيص الموضوع يمكننا ان نذكر النقاط التالية :

١ — لقد حاول العثمانيون والمصريون في القرون الآخيرة الاقتباس من القوانين الأوروبية لعدم تمكن الفقہ الذي كان يعيش في قوالب جامدة منذ قرون عديدة من الاستجابة لحاجات المسلمين والدولة الإسلامية المعاصرة . وقد كان رد فعل أولئك الذين يفهمون ان الشرعة هي الفقہ عنيفا جدا اذ اقاموا الدنيا واقعدوها ضد هذه الاتجاهات الجديدة مدعين ان في ذلك ابتعاداً عن جوهر الدين ومبادئه . والذي يجب ان يقال هنا هو ان كثيراً من المسائل المستحدثة لم تكن موجودة في الفقہ وربما كان بعضها يخالفه .

وخلال تلك الفترة التي اشتد فيها الخلاف

تكفير الذين لا يطبقون تلك الاحكام
المذهبية الفقهية التي وضعت اصلا في
ظروف تختلف كل الاختلاف عن ظروفنا
الحاضرة بشرط اعتقادهم وتمسكهم بالقرآن
الكریم والسنة النبوية الشريفة .

٥ — على الذين يوجهون النقد للفقہ
الإسلامي من غير المسلمين او حتى من
المسلمين انفسهم ان يعوا الفرق بين الشريعة
والفقہ . وهذه نقطة مهمة يجب على
الباحث النزہ الذي يسعى للوصول إلى
الحقيقة العلمية التمسك بها . ان تمسكه بهذا
المبدأ لا يشكل اية عقبة امام بحوثه مادام لا
يهدف الا الى معرفة الحقيقة الموضوعية .
ومن ناحية اخرى عليه مراعاة شعور معتققي
الشريعة الإسلامية . وأقل ما يُطلب منه في
هذه الحالة هو أن لا يخلط في نقده بين
الشريعة والفقہ عند تناوله لهما . إن عليه ان
ينقد كل واحدة منهما اذا كان مصمما على
حدة بحيث لا تنقد الواحدة على حساب
الأخرى اذ لا يجوز في المنهج العلمي السليم
ان ينقد الشيء على حساب الآخر .

٦ — ان المنهج الذي ينبغي ان يتبعه
المسلمون حسب رأينا لحل مشاكلهم الراهنة
سواء اكانت تلك المشاكل اعتقادية أو
سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها
من المشاكل الأخرى هو المنهج التالي :

أولا : على المسلمين أن يفرقوا بين الشريعة

(القرآن والسنة) وبين الفقہ لان الدين
(الشريعة) وضع الهي لا يتغير والفقہ
اجتهادات الاشخاص وهو بشري يختلف
ويتغير من وقت لآخر حسب مقدرة المجتهد
وحسب الظروف المحيطة به .

ثانيا : ينبغي ان يُقرأ الدين ويدرس . وأن يهتم
المسلمون بالقرآن والسنة لاتباعهما والعمل
بهديهما . وبالمقابل يُقرأ الفقہ ويُدرس
للاستفادة منه والانتفاع بكيفية فهم
المتقدمين للنصوص وكيفية استدلالهم
وتطبيقهم لها لا للاتباع والتدين والا دخل
المراء ضمن قوله تعالى :
« اتخذوا أحوالهم ورجالهم أربابا من دون
الله » (التوبة : ٣١)

ثالثا : ان يكون القرآن الكريم والسنة النبوية
الشريفة المصدرين الرئيسيين مهما يكن
الحكم الفقهي وبغض النظر عن صاحبه
حتى وان كان واحدا من الخلفاء الراشدين او
من كبار الصحابة وذلك انسجاما مع قوله
تعالى :

« فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله
والرسول » وهذه الآية مصداق على
التمسك بالقرآن والسنة والنية الصادقة كقيلة
بذلك .

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا
لنهتدي لولا ان هدانا الله .

د . حسين آتاي

المواشم

- ٢١ — نفس المرجع .
- ٢٢ — عبدالعزيز البخاري ، شرح اصول البيهقي ، ١/٥
- ٢٣ — الورقات ١٢ (هامش ارشاد الفحول)
- ٢٤ — المستصفى ١/٤
- ٢٥ — المحصول اب ٢٩٢ رئيس الكتاب سليمان ١٩٢/١ المطبوع في الرياض القرافي شرح تنقيح الفصول ٩ ، كليات ابي البقاء ٢٧٦
- ٢٦ — مختصر المنتهى ٤ ، ارشاد الفحول ٣ ، المنار مع شرحه كشف الاسرار ٦/١
- ٢٧ — الاحكام في اصول الاحكام ١/٤
- ٢٨ — اصول البيهقي ١٢/١ ، اصول السرخسي ١٠/١
- ٢٩ — كشف الاسرار علي البيهقي ٥/١ ، عبيدالله بن صدر الشريعة: التوضيح ١٩/١
- ٣٠ — مناهج الوصول الى علم الاصول ١٢/١ (هامش التحرير)
- ٣١ — التحرير ١٧/١
- ٣٢ — شرح ابن امير الحاج للتحرير ١٨/١
- ٣٣ — الفتاوي ، التلويح ١/٢٢ طبع استانبول ١٣٠٤
- ٣٤ — رسالة الصحابة (وهم الوزراء على حد التعبير اليوم) احمد امين: ضحى الاسلام ٢٠٥/١ — ٢١١
- ٣٥ — نصوص قانونية وشرعية ٢٠ بغداد ١٩٧١ نشر الى أن الاستاذ الناهي قد ذهل عن شيء وهو عدم تأسيس وتمضو المذاهب في زمن ابن المقفع وحتى في زمن الشافعي .
- ٣٦ — نفس المصدر ٢٧
- ٣٧ — نفس المصدر ٢٧
- ٣٨ — نفس المرجع
- ١ — مفردات الراغب الاصفهاني ٢٥٩ القاهرة ١٣٢٤
- ٢ — ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ٣/٢٦٤
- ٣ — سورة الاعراف ١٦٣
- ٤ — ابن فارس ، معجم ٣/٢٦٣
- ٥ — لسان العرب لابن منظور ٢/٢٩٩ تحقيق يوسف خياط
- ٦ — لسان العرب ٢/٣٠٠
- ٧ — تفسير الطبري ١٤٦ — ٢٥/١٤٧ ، فخر الدين الرازي ، التفسير ٧/٤٨١
- ٨ — تفسير الطبري ١ — ٢٥/١٥ ، تفسير فخر الدين الرازي ٧/٣٩٧
- ٩ — محمد يوسف موسى ، الاحوال ونظرية العقد ١٠
- ١٠ — محمد علي السامس ، تاريخ التشريع الإسلامي
- ١١ — محمد يوسف موسى ، الأحوال ١٠ — ١١
- ١٢ — محمد السامس ، تاريخ ٦
- ١٣ — تفسير الطبري ١٣/١٠٥
- ١٤ — تفسير الطبري ١٦/١٦
- ١٥ — تفسير المراغي ٥/٩٦
- ١٦ — كليات ابي البقاء ٢٧٦ لسان العرب ٢/١١٣
- L, Arabic Lexicon 6- 2529
- ١٧ — محمد مصطفى الشليبي/المدخل لدراسة الفقه الإسلامي
- ١٨ — البخاري ١/٢٥ ، ٤/٤٩ ، ٨/١٤٩ ، مسلم مع النووي ٧/١٢٦ ، ١٢/٦٧ ، ترتيب مسند احمد ابن حنبل ١/١٤٧
- ١٩ — الغزالي ، احياء علوم الدين ، ١/٤٩
- ٢٠ — نفس المرجع .



